# القضايا الخلافية بين النحاة القدامى والمحدثين وأثرها في تيسير وتعليمية النحو العربي

**أ. بالحسن محمد فؤاد[1] ، أد. عيساني عبد المجيد[2]**

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

**الملخص:**

الدرس النحوي قد تناولته بالبحث أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي دراسات عديدة وبخاصة في ضوء نتائج الدرس اللساني الحديث. أما هذه الدراسة فتأخذ منحى آخر، إذ هي تستهدف استعراض ما ذهب إليه النحاة المحدثون في ضوء معطيات ونتائج الدرس النحوي القديم عسى أن أستجمع السمات المشتركة بين الدارسين النحويين المحدثين والنحويين القدماء في نظرة كلّ منهم لعديد القضايا النحوية.

وقد بدأ النحو العربي لصيقا بالدراسات القرآنية وعلوم اللغة الأخرى من قراءات ورواية ولهجات ولحن وإعراب ودلالات، يلتقط كل ذلك ويسجله تسجيلا أمينا بأيدي ثقاة مثلوا البداية الفعلية للدرس النحوي الذي أودعه سيبويه في كتابه الذي صار به إمام النحاة.

ويتناول هذا البحث أبرز قضايا الدرس النحوي الحديث، وهي عديدة ومتشابكة اكتفيت ببعضها كالنداء والابتداء، لما لها من ارتباط بالعامل من جهة، وبعملية التيسير النحوي وتعليميته من جهة ثانية. كل ذلك في ضوء نتائج الدرس النحوي القديم، ومخرجات الدراسات اللغوية الحديثة، مبديا رأيي في ذلك. ويخلص البحث بناء على ما تم استعراضه إلى أن حاجتنا اليوم إلى التفريق بين نحو المتخصصين ونحو المبتدئين باتت أكبر من ضرورة، لتسلم عقول الناشئة من التخبط والتيه ويخف انتقاد المتخصصين للنحو القديم ودارسيه.

**كلمات مفتاحية:** النحو، الإعراب، المحدثون، المعنى.

**Abstract:**

Several studies, especially in the results of the modern linguistic lesson, addressed the topic of the grammatical lesson, at the end of the last century and the beginning of the current century.As for our study, this takes another approach, as it aims to review what the modern grammarians went in light of the data and results of the old grammatical lesson, so that I can summarize the common features of the modern grammatical and ancient grammatical scholars in each of theme's view of many grammatical issues.

This research deals with the most prominent issues of the modern grammatical lesson, which are numerous and intertwined with each other, such as calling and starting, because of their association with the worker on the one hand, and the expressions movements on the other hand, all in light of the results of the old grammar lesson, expressing my opinion on that.

The research concludes, based on what has been reviewed, that our need today to differentiate between towards specialists and towards beginners has become greater than the necessity, in order to receive the minds of the emerging from confusion and wandering, and conceal the criticism of specialists towards the old grammar and its students.

**Keywords**: grammar, syntax, updates, meaning.

**مقدمة:**

ارتبطت اللغة العربية بالإســـلام لأنها لغة الكتاب المنزل والنبي المرســـل، فكانت تتوســـع بتوسـع أصـحابه في المعاني والدلالات مما يرسـخ كونها ظاهرة اجتماعية شـأنها في ذلك شـأن كل اللغات في العالم، وكانت كذلك تقوى بقوة ســـلطان الدولة، وتخور قواها بخوره. وقد مثل العصـــر العباســـي أزهى فترات الدولة العربية المســـلمة، وبقي لنا من تلك الفترة هذا الزخم الكبير مما ألفه علماء العربية في شـتى مناحي الحياة وشـتى العلوم، ومنها علم النحو. والمتأمل فيما يكتبه دارسـوه في عصـرنا هذا، يقف مشـدوها أمام هذا الاتجاه الحديث الذي أوغل في النحو إيغالا فيه الكثير من العنف والعجلة والقليل من الروية والحكمة، وأنت ترى آثار ذلك في كل ما تقرأه في كتب النحو الحديثة، فما من قضـية إلا وهي محل خلاف بين النحاة المحدثين والقدامى، وهي من الكثرة بحيث يصعب تناولها مسألة في هذه الأوراق المعدودات أو حتى في كتاب.

**الموضوع:**

تشـرفت اللغة العربية حين نزل بها القرءان الكريم، وسـطعت أنوارها، وانتشـرت في جزيرة العرب على ألسنة كل من دانوا بالإسلام، ومن ثم صار تعلمها ودراستها أداة إلى فهم القرءان الكريم وكنه آياته، وهذه الأداة هي ما تعاور العلماء على تسـمية أبرز علومها علم النحو. ولما كان النحو على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة؛ فقد كان عند النحاة القدامى أَولى وأعلى ما يرجى تحصيله. وقد عبر عن ذلك ابن هشـــام فقال: «إن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصـــيله الجوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضـح به معنى حديث نبيّه المرسـل، فإنهما الوسـيلة إلى السـعادة الأبدية والذريعة إلى تحصـيل المصـالح الدينية والدنيوية، وأصـل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صواب الصواب»[1]

هذا هو النحو عند علماء العربية يوم كانت دولة الإســلام قوية، ولو أنه كان يصـيبها من حين إلى حين شـيء من الضـعف حتى انحطت أدبياً واجتماعياً وانحطت اللغة وآلت الأسـاليب إلى الجمود. وزاد الطين بلة أن آل الأمر إلى المحتل الغاشم، الذي شنّ على العربية حرباً خفية ومعلنة لعلمه أنها وسـيلة الأمة إلى الوحدة، وسـبيلها إلى الحضـارة والرقي، فانتهت إلى ما هي عليه اليوم من هوان على أهلها، وضعف بين قريناتها من اللغات الأخرى.

ولعل أكثر القضـايا تداولا قضـية **العامل**، فلو استعرضـنا مثلا إصـدار المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر بعنوان " أعمال ندوة تسيير النحو" في أبريل2001 لوجدنا أن موضوع العامل يأخذ بطرف كبير من كل مسـألة يتناولها نحوي حديث وأنه مطروق بشـكل كبير أو يسـير في كل كلمة من كلمات المشاركين بدءا بكلمة السيد رئيس المجلس.

وعندما نتحدث عن **العامل**، فإننا نتحدث بديهيا عن النواسخ والتنازع والاشتغال والإعراب والبناء والنداء والابتداء... وغيرها، وكلها موضوعات تملأ صفحات الكتب النحوية القديمة والحديثة على حد سواء.

ومعلوم أن النحاة القدامى عللوا نصب المنادى بإضمار فعل (أنادي) أو (أدعو) في مثل قولنا «يا عبد الله» وهو ما يسمى المنادى المضاف،وقولنا:«يا طلعا جبلا» وهو ما يسمى بالشبيه بالمضاف،وقولنا:«يا رجلا كريماً» وهو ما يسمى النكرة المقصودة، وهذا التقدير يرده المحدثون لأنه من آثار القول بالعامل الذي هو مرتكز النحو لدى النحاة القدامى، فلما وجدوا الفتحة، والفتحة أثر للعامل وليس بظاهر في الكلام: «عزوا فتحة المنادى المنصوب إلى عامل تكلفوا في تقديره. فقالوا: هو (أدعو) قامت (يا) مقامه، ونابت عنه»[2]وحين يرد المحدثون هذا التقدير فإنهم يردون ما يتبعه من إعراب المنادى المبني على الضم والقول بأنه في محل نصب، فيكتفي في إعرابه بالقول: إنه علم مبني على الضم في نحو: يا رجلُ «فهو يبنى على الضم لأنه صوت ثم ينصب إذا أضيف لأن شبهه بالصوت انتهى»[3] ، كما نكتفي في إعراب المنادى المنصوب في مثل قولنا: يا صاحب الدار، بأنه منادى منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل.«ونخلص بذلك من قضية العامل التي عقدت موضوع النداء تعقيداً أساء إلى النحو وعلمائه ومدرسيه»[4]

ولنا أن نسأل الدكتور جميل عن إعراب المنادى الشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، أتراه يلحقهما بأحد الإعرابين السابقين؟ أم تراه لا يعترف بهذا التقسيم؟ وكيفما كان الأمر، فإن أي إعراب يخالف ما تعاوره النحاة القدامى ينبغي أن يشمل جميع أمثلة الباب إلا أن يعلن الخارج عن الإجماع ردّه بعض أنواع الباب، وهنا لا بدله من تقديم مبررات وحجج ما ذهب إليه، كالذي فعله الأستاذ إبراهيم مصطفى حين وضع المرفوعات على أنها مسند إليه وهي المبتدأ والفاعل ونائبه في خانة واحدة بعد أن قرر أن الضمة هي علم الإسناد، ثم وجد أن المنادى المفرد يكون مرفوعاً وهو ليس بمسند إليه، فخرج من هذا المأزق بقوله «وقد وفق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة إعراب».[5]

هذا نموذج من آثار القول بالعامل، ونحن نعرف أن العوامل عند القدامى نوعان لفظية ومعنوية، وهو ما يؤاخذ به النحاة المحدثون النحاة القدامى إذ يرون أن قولهم بالعامل جرهم إلى القول **بالعامل المعنوي** وأنهم وجدوا المبتدأ مرفوعا، ولم يسبقه عامل لفظي يوجبه، فقالوا بالعامل المعنوي، وهو ما فسر به البصريون رفع الفعل المضارع لقيامه في مذهبهم مقام الاسم،وقالوا: «إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه»[6]، وقد ذهب الدكتور جميل علوش إلى أن تأملا سريعا في الموضوع يثبت أن سبب الرفع هو التجرد من العوامل[i] أو هو أصالة الرفع في الأسماء والأفعال المضارعة، وكأن أصل الكلام أن يكون مرفوعاً،



[i] ليس هذا بجديد؛ إذ هو أحد أقوال البصريين ومنهم المبرد وقد ذكره الدكتور عبد الرحمان بن سليمان العثيمين في

ثم تأتي العوامل فتنصب وتجر وتجزم، أماّ الرفع فهو الحالة الأصلية أو الأصيلة في الكلمة ولا ضرورة عند ذكر الرفع من الإشارة إلى العمل لأن الأصالة ليس لها عامل»[7] ويخلص الدكتور جميل علوش بعد حديثه عن العامل إلى نتيجة طيبة حيث قال: «إن العامل ليس من قبيل المؤثرات الحسية، بل هو من قبيل الأمارات أو العلامات التي يدل وجودها على وجود شيء آخر[8]. فلا داعي للجاج في استنكاره ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل ابن مضاء القرطبي وكما يفعل كثير من الدارسين المعاصرين، المتأثرين بالمنهج الوصفي الحديث»[9].

والآن بعد هذا العرض المقتضب لمناقشة بعض النحاة المحدثين قضايا نحوية مما ظهر فيه أثر قول القدامى بالعامل، يلزم أن نعود إلى ما كتبه النحاة القدامى في هاتين المسألتين تحديداً وهما مسألتا **(النداء والابتداء)**.

وجدير بنا قبل ذلك أن نشير إلى أن الدارسين المحدثين كثيراً ما يلحون على أن دور النحوي هو وصف اللغة وتسجيل نتائج ملاحظاته وليس له حق أبدا في أن يفرض على الناس ما ينبغي أن يتحدثوا به، ويعتبرون هذا من سلبيات الدرس النحوي القديم، ويؤاخذون النحاة القدامى على ذلك خاصة المتأخرين منهم، وذلك ما أشار إليه المخزومي حين قال: «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال»[10]

**أ- النداء:**

كلام سيبويه إمام النحاة في النداء لا يخرج عن إطار وصف الكلام، بل إنه وصف فيه مراعاة للمقام وللوظيفة الإبلاغية للغة ، حيث ذهب إلى أن النداء أحد الأشكال اللغوية الكثيرة الاستعمال ما أدى بالعرب إلى حذف الفعل في هذا الاستعمال لدلالة المقام عليه، فإنك لا تنادي غائبا بحال، وتقول: يا عبد الله كأنك تقول: أريد عبد الله،فحذف الفعل وجعلت(يا) بدلا منه، وإنما «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال : يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده»[11]، وفي عبارة سيبويه الأخيرة (علم أنك تريده) دلالة على حضور السياق (المقام) في أسلوب النداء. والمنادى منصوب عند سيبويه والخليل بفعل محذوف ترك إظهاره، وفي هذا القول خلاف؛ فالمبرد (ت285هـ) وهو بصري أجاز نصبه بحرف النداء لأنه سدّ مسدّ الفعل لأسباب أربعة أوردها العكبري (ت 616هـ) واختار بها هذا الرأي فقال: «إن (يا) فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار».[12] وليس يعنينا في هذا المقام تتبع أحكام المنادى فذلك مبسوط في كتب النحو، لكن الذي يعنينا هو الخلاف الحاصل بين بعض المحدثين من جهة وبين القدامى من جهة أخرى حول سبب النصب، وما أخذه المحدثون على القدامى من أن إضمار الفعل



تحقيقه لكتاب التبيين ص 226

الناصب (أدعو أو أنادي) أو حذفه يحول الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر حسب ما ذهب إليه المخزومي حيث قال: «كيف يتصورون أن (يا) نابت مناب (أدعو) ! ولنفترض أننا أبطلنا هذه النيابة، وأعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلا من (يا عبد الله) مثلا: أدعو عبد الله، ألسنا نحس بأن هذا الكلام عاد ولا أثر فيه لتنبيه أو نداء ؟ أولم يعد الكلام خبرا بعد أن كان إنشاء؟»[13]وليس في قول المخزومي جديد لأن رفض تقدير الفعل لا يقوم بسبب تحول الكلام، في حال ذكر الفعل، من الخبر إلى الإنشاء، ولكن يقوم على رفض القول بالعامل؛ إذ أن ناحية المعنى لم تغب عن القدامى ولا يمكن أن تغيب عنهم جميعا إذا هي غابت عن أحدهم أو بعضهم، وقد أشار المخزومي إلى حضوره في كلامهم عند مناقشته مقالة الصبان في حاشيته. والذي اختاره في هذا أن تقدير الفعل الناصب هنا هو من باب التيسير والتقريب، والاعتراض بأن ذكره يذهب بمعنى التنبيه، ويزيح الكلام عن طبيعته الإنشائية مردود بأن (يا) تنبيه على فعل النداء لأنه ليس في الحقيقة فعلا، وأن كثيراً من الأساليب العربية الرفيعة فيها مثل هذا الإضمار، ولو ذكر الفعل المضمر لفسدت كالاختصاص والإغراء وغيرهما، ولنا فيما قاله السرافي في شرحه على الكتاب سند حيث قال: «وقد تكلمت العرب في المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب، واختلفوا في علته، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كل منادى النصب واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها. وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبا هو (أدعو) أو (أنادي)، ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب، لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر»[14] وليس في هذا الإعراب إشكال قط إذ هو علامة الدقة في النحو الذي يتتبع جزئيات التركيب ولا يكتفي بمثل ما دعا إليه المخزومي من اصطلاح على أنه «مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات»[15] لما في ذلك من التعميم والتضييع لمعالم الدرس النحوي وخصوصياته.

وندع النداء، وفيما قلنا إجمال يغني عن التفصيل، لنتحدث عن **المبتدأ والخبر** أو (المسند والمسند إليه) وعلاقتهما بالعامل من جهة ثم بأنواع الجملة العربية من جهة أخرى.

**ب- الابتداء:**

لسيبويه كلام في ارتفاع الخبر بالمبتدأ؛ إذ أنه ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرتفع بالمبتدأ «فإن المبني عليه (الخبر) يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[16]ومن ثم قال النحاة البصريون منهم خاصة إن المبتدأ مرتفع بالابتداء وهو ما نقله الأندلسي عن سيبويه وعن أبي علي وأبي الفتح. وأما الخبر فمرتفع بالمبتدأ. ويعرف العكبري الابتداء بأنه «معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل. وبيان أنه معنى، أن معنى الابتداء ما ذكرنا من كونه أولا مقتضيا ثانيا – وهذا وصف وجودي – واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضا»[17]. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر

بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين[18]، وهناك أقوال أخرى غير هذين الرأيين، يأخذ أصحابها جميعا بفكرة العمل. وفي تفصيل العكبري لآراء الفريقين ومناقشته إياه ما يحيلنا إلى موضوع آخر شديد الصلة من حيث الشكل على الأقل بموضوع المبتدأ والخبر، وذلك هو موضوع الجملة وأقسامها؛ فقد ورد في أقوال العكبري متحدثا عن المبتدأ ما نصه«إن كون الاسم أولا مسندا إليه ، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعا بذلك، كالفاعل، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين»[19]، وقال في موضع آخر : «إن المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون فاعلا إذا كان الخبر فعلا، والفاعل لا يكون قبل الفعل...»[20]فهذا نص على أن رتبة المبتدأ هي الأولى يليه الخبر، وهو عند البصريين أصل يقوم على أساس منه تقسيمهم الجملة العربية؛ فهم إذاً يرفضون أن يعرب المبتدأ فاعلا في نحو قولنا (علي قام) كما هو مذهب المخزومي وجماعته.

والذي ذهب إليه العكبري في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل هو ما أثبته سيبويه من رأي أستاذه الخليل الذي يُستقبح عنده أن يقال قائم زيد على غير نية التقديم والتأخير عن الأصل وهو زيد قائم، قال سيبويه «زعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن تقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرٌو على ضرب مرتفعٌ. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله.»[21] ويبن الخليل سبب قبح هذا التقديم قائلا: «إذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو خبر على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضارب زيداً على ضربتُ زيداً وضربت عمراً».[22] وجدير بالملاحظة والتسجيل هنا أن الخليل لم يستعمل مصطلح (يجوز ولا يجوز) كما يستعمل ذلك النحاة المتأخرون، وإنما كان يقول (قبُح وحسُن)، وفي هذا دلالة جيدة على أسس المنهج الوصفي الذي اعتمده الخليل في دراسة اللغة فيما يحمل المصطلح الأول (يجوز ولا يجوز) إشارة على المنهج المعياري. على أن مذهب الخليل هذا قد خالفه الكوفيون حين ذهبوا «إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو (قائم زيد وذاهب عمرو) والجملة نحو (أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو).» وحجة الكوفيين أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلنا (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد ولا يجوز تقديم ضمير الاسم على ظاهره. والبصريون يحملون ما جاء فيه الضمير تقديما من الشعر وغيره على التقدير كالذي جاء في البيت المنسوب للفرزدق وهو قوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا  بنوهن أبناء الرجال الأباعدِ

وتقديره بنو أبنائنا بنونا.

وإنما منع الكوفيون التقديم في القول السابق (قائم زيد) أنهم ذهبوا إلى أن قائم ليس اسم فاعل كما يسميها البصريون ويشترطون لعلمه شروطا منها أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، وإنما هو عندهم القسم الثالث من أقسام الفعل ويسمونه الفعل الدائم، (ولأسماء الفاعلين) من قوة العمل ما للأفعال ولذلك فهم يعملونها ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، ومن دون شرط، مستندين إلى قول الكسائي يجوز (أن يعمل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء. وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرا أمس درهما، وظانٌّ زيد أمس كريماً؛ وقوله تعالى: [وجاعلُ الليلَ سكنا][23].وقد أخذ بهذا القول من المحدثين المخزومي فقال: «إن تقسيم الفعل ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل)، و(مفعول) مجرى الفعل بكل ماله من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالبا. فليكن لنا إذاً من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالتنا وكتبنا»[24]فالكوفيون إذاً يقولون بالفعل الدائم، لذلك فإن قولنا (قائم زيدٌ) ليس عندهم من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو من هذا القبيل أي أنه فعل وزيد فاعله مثلما يعربه البصريون كذلك، إذ يقولون إنه فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر إذا ما توفر أحد شروط عمله، وإلا فهو من باب التقديم والتأخير كما قال الخليل. ويسوقنا الكلام على المبتدأ والخبر بالضرورة إلى الحديث عن:

**ج- أقسام الجملة العربية:**

نشير ابتداء إلى أن الأستاذين إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي لا يعترفان بالتقسيم المتعارف عليه والشائع في كتب النحو، وهو أن الجملة العربية إسمية وفعلية، لأنه من منظورهما شكلي إذ لا فرق بين أن تقول : (ظهر الحق) و (الحق ظهر) كما سبقت الإشارة، بيد أن الخلاف بين النحاة المحدثين والقدامى في موضوع الجملة لا ينحصر في أشكالها فحسب، بل إنه يرجع إلى ما هو أبعد؛ فقد اختلفوا بدءًا من تعريفها؛ فالمخزومي من المحدثين يعرفها قائلا : «الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها»[25]،ويرى أن النحاة القدامى لم يولوا الجملة حظها من العناية رغم دورها في التعبير وأهميتها في التفاهم، فلم يشيروا إليها إلا حين يضطرهم الكلام في الخبر الجملة، والنعت الجملة وموضوع الشرط، ولذلك قال: «لا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب . لعل لذلك سببا هو أنهم إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولايظهر في الجملة أثر العامل، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة»[26]، فلننظر في كلمات القدامى في هذا الموضوع وهذا الجزء المهم من النحو العربي إن لم يكن أهم جزء فيه.

وحين نقرأ كلام الرضـــي في شـــرحه لكافية ابن الحاجب نجده يســـوق كلاماً يبيّن به دور الكلمة في الكلام من جهة ويحدد معنى الكلام من جهة أخرى في سياق تعليل سبب تقديم المصنف حد الكلمة على حد الكلام، يقول الرضـــي: «إنما قدم حد الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصـــود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه»[27] وهنا كلام مهم من جهتين؛

**أولاهما:** جعله المقصـود من علم النحو، معرفة الإعراب الحاصـل في الكلام بسـبب العقد والتركيب. وهو ما يُفهم منه أن موضوع النحو هو الجملة لأنه ربط معرفة الإعراب بالعقد والتركيب، وليس يلزمه حينئذ لفظ الجملة ليقال إن النحو القديم كان يتخذ من الجملة موضـوعا لدراسـته. وبهذا يسقط زعم المخزومي بأن النحو القديم قد أهمل الجملة وانشغل بتعقب أواخر الكلمات فيها.

**ثانيتهما:** هي ارتباط الإعراب بالمعنى، والتصاقه به، وذلك قوله:(لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه) حيث أن كلامه هذا لم يسبق بالإشارة إلى العامل ليقال إن ارتباط جزأي التركيب هنا هو ارتباط العامل بالمعمول، وإنما هو ارتباط تضـــمن، وبين ذلك في قوله: «جزءا الكلام يكونان ملفوظين، كـــ (زيد قائم). و (قام زيد)، ومقدرين لـــ (نَعمْ) في جواب من قال (أزيد قائم)، أو (أقائم زيد)، أو أحدهما مقدراً دون الآخر ، وهو إما الفعل ، كما في (إن زيد قام) ، أو الفاعل كما في (زيد قـام) أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعـالى: [ فصـبر جميل]»[28]،وقد فرق الرضي بين الجملة والكلام بقوله : «الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ســواء كانت مقصــودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضــمن الكلام الأصـلي، وكان مقصـودا لذاته؛ فكل كلام جملة، ولا ينعكس»[29]، وقد كان الذين سبقوهم من النحاة بقليل أو كثير لا يفرقون بين الكلام والجملة؛ فابن عقيل في شـــرحه لألفية ابن مالك، وهو من معاصـري الرضـــي، قال:«الكلام المصـطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسـن السكوت عليها... ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو (زيد قائم) أو من فعل واسم كـــ (قام زيد) وكقول المصـــنف (اســـتقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مســـتتر، والتقدير: اســـتقم أنت)»[30]،فهو لم يستخدم (مصطلح الجملة) في تحديده لمفهوم الكلام، وإنما استخدمه وهو يتحدث عن أنواع الخبر ومنها الخبر الجملة. أما ابن جني فلم يفرق بين الكلام والجملة، فقال في تعريفه الكلام : «أما الكلام فكل لفظ مسـتقل بنفســه مفيد لمعناه، وهو الذي يسـميه النحويُون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضـرب سـعيد، وفي الدار أبوك، وصـــه، ومه، ورويدك، وحاء، وَعاء في الأصوات...فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهـو كـــلام»[31]، وهكذا وجدنا أن النحاة القدامى لم يفردوا الجملة بكلام خاص ولم يدل ذلك على إهمالهم إياها، ولكنه دل على أن تفصيلهم القول في المبتدأ والفاعل وأحكامهما قد أغناهم عن الخوض في أشكال الجملة ومتى تسمى إسمية ومتى تسمى فعلية ولم يعرضوا للجملة إلا أثناء حديثهم عن أنواع الخبر أو جملة الصفة أو جملة

الحال أو جملة الشـــرط أو القســـم، وســـاروا في هذا الدرب على الرغم من أن نحاة بغداد كانوا استخدموا مصطلح الجملة وتوسعوا فيه[32]؛ فقد ظهر كتاب الجمل للزجاجي، وهو كتاب واسع الشهرة ثم انتقل المصـــطلح إلى علماء البلاغة الذين عنوا بدراســـة الجملة ضـــمن ما عرف عند البلاغيين بعلم المعاني، وقد ألف الجرجاني (ت 471هـ) كتابا أســـماه الجمل ودرس التغيرات التي تطرأ على الجملة من تقديم تأخير وحذف مع المحافظة على القواعد النحوية في التركيب. أما الجملة النحوية فنجدها في شرح ابن يعيش لكتاب المفصل وقد أسند التقسيم الذي ذكره الزمخشري (ت 538 هـــ) فيه إلى أبي علي الفارســـي فقال: «اعلم أنه قســـم الجملة إلى أربعة أقســـام فعلية وإسـمية وشـرطية وظرفية، وهذه قســـمة أبي علي وهي قســـمة لفظية، وهي في الحقيقة ضـــربان فعلية وإســـمية. لأن الشـرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشـرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة الذي هو اســـتقر وهو فعل وفاعل»[33]. ثم نجدها بشـــكل أكثر نضـــجاً واكتمالا عند ابن هشـام الأنصـاري (ت 761هـ) الذي يعد بحق أول من توسـع في درس الجملة حيث درسـها دراسـة ميدانية بدأها بتعريف الكلام أولا فقال: «الكلام هو القول المفيد بالقصـد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.»[34] لينتقل من ذلك إلى تعريف الجملة بأنها «عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد) والمبتدأ و خبره، كـ (زيد قائم)، ومـا كـان بمنزلة أحـدهما نحو (ضُربَ اللص)،و(أقائم الزيدان) و (كان زيد قائما) و(ظننته قائما)»[35] فانتهى إلى أنهما ليسا مترادفين مخطئا بذلك صاحب المفصـل، والصـواب عنده أن الجملة أعم من الكلام لأن شـرط الكلام الإفادة بخلاف الجملة إذ هي تطلق على «جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[36]

**أما أقسـامها عند ابن هشـام** فثلاثة هي الاسـمية والفعلية والظرفية وهذا القسـم الأخير هو الذي انفرد به، فقد عرف الظرفية بقوله:«هي المصـــدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(أفي الدار زيد) إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاسـتقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»[37]. وأساس التقسيم عنده هو المسند والمسند إليه إذ لا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف نحو (أزيد أخوك ؟، ولعل أباك منطلق، وقد قام زيد وهلا قمت.)

نخلص من تتبعنا لموضـــوع الجملة في الدرس النحوي القديم بدءا بســـيبويه وانتهاء بابن هشـام إلى أن الكلام على الجملة هو ذاته الكلام في المسـند والمسـند إليه، أما حدها فقد اسـتعاضـوا عنه بحد الكلام.

يؤيد هذا أن ما اعترض به المخزومي على ابن هشام عند تمثيله للجملة الاسمية بـــ (قائم الزيدان) بأنه تمثيل غير موفق لأنها غير إسمية «لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: إنه فاعل سد مسد الخبر ، لأن كونه فاعلا ينفي أن تكون الجملة إسمية»[38] هذا الاعتراض وإن ساقه المخزومي ضمن إطار الجملة وأقسامها فهو لا يكاد يخرج عن إطار الحديث عن المسند إليه والمســند من جهة القدامى، ويرد في إطار الحديث عن أقســام الفعل، والقول بالفعل الدائم أخذا

برأي الكوفيين، وفي إطار الحديث عن عمل (اسـم الفاعل) دون شـرط من جهة المخزومي .وهكذا نجد أن ما قاله المخزومي وحسِبَه عناية من جهته بالجملة ، وتقصيرا من جهة القدامى إنما هو في الحقيقة كلام فيما زهد القدامى في ذكره لاغتنائهم بتفاصـيله في باب جواز أو منع تقديم الخبر على المبتدأ، بل إن ابن عقيل في شـرحه تعريف الخبر عند ابن مالك قد ذكر الجملة دون العناية بكونها إسـمية أو فعلية؛ فقال: «إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة»[39] فدل هذا على أنهم تركوا تقسيمها. أي الجملة، اغتناء لا سهوًا أو تقصيرًا، وأيُّ حاجة إلى القول، بعد وضـع النحاة القدامى حد المسند إليه (المبتدأ) و(الفاعل)، بأن الجملة إذا ابتدأت باسم فهي إسمية، وإذا ابتدأت بفعل فهي فعلية ، ذلك – في رأيي– بيان يلزم من خرج عن هذا الأصـــل إلى تقريرات أخرى كالتي قال بها المخزومي أو إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف قبله وابن مضاء من قبلهم جميعا.فإن كل ما قالوا به جميعا يرجع إلى أصـــل واحد هو دعوتهم إلى هدم فكرة العامل والعمل، ومن ثم إلغاء كلِّ ما بني عليه كأقسام الجملة أو التأويل والتقدير كاعتراض ابن مضاء على تقدير النحاة متعلقات المجرورات إذا كانت أخبارا أو صـــلات أو صـــفات أو أحوالا مثل: «(زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد الهلال في السـماء) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مسـتقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضـعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكـن ظاهرا كقولنا: (زيد قائم في الدار) كان مضمرا كقولنا: (زيد في الدار).»[40] ولاشك في أن هذا الكلام – في نظره – تام لأنه مركب من اسـمين دالين على معنيين بينهما نسـبة دلت عليها (في)، فلا حاجة إذاً إلى تقدير كلام محذوف.

ومما يجب العناية به في قول الرضي ربطه حصول المعنى الصحيح بالإعراب ووقفه على التقدير السـليم، وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى اهتمام النحاة القدامى بناحية المعنى فيما وضـعوا من قواعد، كما يؤكد لنا من جهة أخرى أن الإعراب خادم للمعنى، ومن ثم لا يصـــح بأي حال من الأحوال تصـور أن القدامى أغفلوا – لفرط اهتمامهم بالإعراب– صـلة هذا بذاك. يؤيد هذا ما ذهب إليه السـكاكي (ت 626هـ) في تعريفه لعلم النحو حيث قال: «اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مسـتنبطة من اسـتقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليتحرز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»[41] .

والنتيجة الحاصـلة بعد تتبعنا لأهم القضـايا النحوية وأبرزها في كتب فريق من المحدثين وبعض الأقدمين أن جل تلك القضـايا تعود إلى أسس ثلاثة لا تنفك الواحدة منها عن الأخريين؛ فقد ظهر لنا عند دراسـتنا لقضـية العامل أمِّ القضـايا النحوية، كيف أنه يتصـل بكل أبواب النحو ظاهر الأثر أو خفيَّهُ وأن كلمات القدامى فيه تدل عل إدراك واع وذكاء فذ بحقيقته ومكانه في لغة العرب،

وقد أوضـــح ذلك الرضـــي حين قال: «إن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة، حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة»[42]. هذه واحدة.

والثانية أن الصلة بين المعنى والإعراب والنحو عموما على درجة كبيرة من الوثاقة والتشابك يتعذر معها إن لم نقل يستحيل فهم التركيب أو حصول الوظيفة الإبلاغية في الكلام مع غياب أحد هذه العناصـــر. وذلك كله مرتبط بمدى إدراك المتكلم باللغة العربية للعامل ومقتضـــياته يؤكد هذا ويثبته قول أبي العباس أحمد بن يحي:«العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفســـد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسـد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صـح قول الفراء – يشـير إلى قصـته بين الرشـيد –لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب؛ فقال: كل مسـألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح»[43] .

والثالثة، أن علماء النحو كانوا اهتموا من المعاني بالقدر الذي يعنيهم في الدرس النحوي، مثل عنايتهم بوضـع حدود النفي، والاسـتفهام، والتوكيد، والتقديم والتأخير، وتركوا ما رأوا أنهم غير معنيين به، وهو ما اختص به فيما بعدُ علماء البلاغة.

والرابعة أن اشتغالهم بموضوع التقديم والتأخير، على حسب اهتمام المتكلم بما يريد العناية به، أدى بهم إلى توســـيع البحث في أحكام المبتدأ والخبر، والاشـــتغال والتعليق مثل تعليق الجار والمجرور بخبر المبتدأ، ومن ثم تركوا الحديث عن أقسام الجملة وتفاصيلها على نحو ما فصل ابن يعيش وابن هشام من المتأخرين.

والخامسة أن التأويل والتقدير هو إحضار لجزء اللغة الخفي الذي لا بد من ذكره عند تعليم اللغة بما يقتضيه من معرفة كاملة بأجزاء التركيب.

والسادسة أن قضايا النحو الكبرى وهي العامل والجملة والتأويل كلها بدأت بسيطة مع بداية الدرس النحوي على أيدي الخليل وسيبويه والكسائي والفراء، ومرت بعدهم بفترة، اتسمت فيها بالتعقيد ثم استوت على أيدي المتأخرين أمثال الجرجاني وابن مالك والرضي وابن هشام.

**2- مناقشة أقوال بعض دعاة التجديد النحوي:**

في ظل هذه الظروف وُجد نحاة محدثون تفرقت بهم الســـبل، وكانوا من أمر النحو قددا؛ ضاق كثير منهم به، وانتقل الضيق منهم إلى تلاميذهم، وأمسى درس النحو عند هؤلاء وأولئك أمرا ممجوجا لا يقبلون عليه إلا وهم كارهون، بعد أن انقطعت به الأسباب واستحال مجموعة قواعد تُلقَّن للمتعلمين تلقينا في حصـص خاصـة سـميت في مدارسـنا الحديثة بحصـص القواعد، بعيدة عن مواضع الجمال في اللغة وأساليبها البيانية.

وتعالت صـيحات الضـائقين بالنحو جاهلين به أو ممتهنين له، حتى تجاسـر بعضـهم على مشاعر الأمة ومقدساتها ومنها اللغة الفصحى، فدعا إلى تركها وإحلال العامية محلها، وليس يعنينا في هذا المقام تتبع كلماتهم؛ إذ قد سـبقت الإشـارة إلى شـيء من ذلك، ولكن ما يعنينا هنا هو هذا

الدرك الذي انزلقت له العربية، وصارت «موضع الازدراء والتحقير والنفور، فالطلاب يشكون من صعوبة اللغة العربية نحوا وصرفا وبلاغة ونصوصا وأدبا، وقد ظلوا يعايشونها ثلاثة عشر قرنا قبل ذلك بلا شكوى! وكأنما اكتشفوا فجأة تلك الصعوبة التي تصرفهم عنها صرفا!! وقد بدأوا يوازنون بينها وبين اللغات الأجنبية –وبالذات الإنجليزية – ليجدوا أن اللغات الأجنبية أيسر – وبالذات الإنجليزية[i]– في كل شيء! فهي لغات غير معربة، لا تُحيِّر القارئ بين الرفع والنصب والجر.»[44]

لا عجب، والحال كذلك، أن يهب أهل العربية – مختصين وغير مختصين – إلى إصلاح الوضع قبل تحديد الهدف بدقة؛ فإنه كان ينبغي أن نعرف أولا، هل كنا نريد أن نعود بالمجتمع إلى الفصحى كتابة وقولا وقبل ذلك حبا واعتزازا أم كنا نريد تغييرها أصولا وفروعا ليسهل على المتعلمين درسها؟ أعتقد جازما أن هبّة المصلحين كانت عجولة، والواقع أثبت أنها قد خلطت من حيث أرادت أن تصفي، وأوهمت من حيث أرادت أن تبين. هذه سنن الله في أرضه؛ فلا سبيل في الحياة إلى تحقيق الغايات العلمية والعملية قبل استحضار كافة المعطيات ذات الصلة بالموضوع. والظاهر أن هذا هو الذي غاب عن الكثير من الدارسين المحدثين، وهم يضعون أسس مناهجهم ونتائج أبحاثهم. وإلا، فكيف نفسر انحصار نحو الكوفيين بانقضاء السلطة التي كانت تدعم أصحابه؟ ولماذا صمد نحو البصريين وكانت له الغلبة مع بروز المخالفين له من عصر إلى عصر، ومن مصر إلى مصر؟ وكيف نفسر موت ثورة ابن مضاء في حينها وبعد حينها بسنوات وسنوات؟ ونحن نعلم أن أغلب الذين ثاروا على النحو كانوا متأثرين بابن مضاء، كيف لا، وهم قد أسسوا دعواتهم إلى تيسير النحو على ما أسس هو عليه ثورته، وهو إلغاء العامل كما أسلفنا القول.

إن الدعوة إلى إلغاء العامل وطرحه من أبواب النحو دعوة غريبة حقا، وكأني بأصحابها يريدون مسح تراث الأمة من حياة الناس التعليمية ومن ذاكرتها. صحيح أن بعض الدارسين يبرئ النحاة الأوائل مما علق بالدرس النحوي من الصعوبة والتعقيد الذي أصابه على أيدي من جاء بعدهم، ولكن ذلك لا يمكنه أن يلغي بأي حال من الأحوال عصارة عقول العلماء على امتداد تاريخ الأمة العربية الإسلامية. فالدعوة إلى إسقاط نظرية العامل دعوة إلى إسقاط النحو. وقد رأينا كيف كان المخزومي يلغي من النحو ما بني على أساس منها، وكذلك كان شوقي ضيف. والغريب أن يعترض الأول على الثاني عندما بنى رأيه في إصلاح النحو على إلغاء نظرية العامل أسوة بابن مضاء، فقال متحدثا عن شوقي ضيف: «الغريب أن يبني الدكتور رأيه في إصلاح النحو وإحيائه على رأي ابن مضاء، وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكئ الدارس عليه في تصنيف النحو، وأن يرى منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات»[45]

والحق الذي لا يمكن تجاوزه أن العامل النحوي حقيقة لغوية لا مراء فيها «لأن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة



[i] كما هو حال الجزائريين مع الفرنسية

...فالمنكرون للعامل – ظاهرا ومقدرا – مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية، على اتفاق حركات الإعراب مع اتفاق الموقع»[46]. وربما اعترض معترض بأن المحدثين ما دعوا إلى إلغاء العامل، لكنهم قالوا إن العامل الحقيقي هو المتكلم. ليكن ما قالوا وما اعترضوا به، لهم ذلك. ولنا نحن أن نسأل لماذا رفع المتكلم الفاعل ونصب المفعول عندما قال: (نال خالدٌ الجائزةَ)؟ ربما فعل ذلك –من غير معرفة بقواعد اللغة– سليقي تكلم قبل النحو، وفي عصور السليقة الأولى، ولكن غيره عربا كانوا أو عجما إنما يفعلون ذلك بناء على ما اكتسبوه أو تعلموه. وهل لنا أن نعرف مَن أولُ من رفع الفاعل لأن فعلا سبقه، ونصب المفعول به؟ إن هذا البحث لا يختلف عن البحث في أصل اللغة وأصل نشأتها، ومن ثم فهو سؤال لا يفضي جوابه إلى نتائج حاسمة، والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال؛ إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع. على رأي أبي حيان (ت745هـ).

وقد جرى على ألسنة بعض المحدثين أن النحاة القدامى حصروا النحو في الإعراب، وبنوه على أساس الخاصة الشكلية المميزة للغة العربية بين سائر لغات العصر، وتلك الخاصة هي الإعراب بالحركات، وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الحركات الإعرابية «لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[47]، وهو كلام غير جديد على النحو العربي، إذ كان قطرب (ت 206 هـ) قد ذهب إليه قبل أحد عشر قرنا حين قال: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصلهُ بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. إلا أنهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ... «[48]، هذا هو رأي قطرب، وقد أجيب عليه بأنه لو كانت الحركات لمجرد الوصل لجاز التصرف في الوظائف النحوية دون ضابط، فيرفع الفاعل مرة وينصب أخرى وكذلك المفعول وغيره. ومما يؤكد اتصال الإعراب بالعلاقات السياقية للنص، ما ذهب إليه ابن قتيبة (ت 276هـ) حين قال:«للعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين: كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما إلا بالإعراب ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي، وقال آخر: هذا قاتل أخي بالإضافة، لدل بالتنوين على أنه لم يقتله، وبحذف التنوين على أنه قتله. ولو أن قارئا قرأ:(فلا يحزنك قولهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون)[49]، وترك طريق الابتداء بـ (أنا) وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن، لقلب المعنى على جهته، وأزاله عن طريقه وجعل النبي محزونا لقولهم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون. وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمورين أن يتجوزوا فيه. وقال رسول الله (ρ): لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم. من رواه جزماً (لا يقتلْ) أوجب ظاهر الكلام للقرشي

أن يُقتل إن ارتدَّ ولا يقتص منه إن قتل. ومن رواه رفعاً (لا يقتل) انصـــرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنهلا يرتد أحد منهم عن الإســلام فيســتحقَّ القتل. أفما ترى الإعراب كيف فرق بينهما؟»[50]، ومعذرة لطول النص ولكنا نورده لنبين من خلاله دلالة الحركات على المعاني من جهة، وارتباط العامل بالمعنى وبالقرائن الحالية أو العلاقات السياقية من جهة أخرى. وأما الإعراب بالحروف فإننا نختار فيه ما ذهب إليه الدكتور أحمد ســليمان ياقوت عندما قال : «خلاصـــة القول فيما تقدم من الإعراب بالحروف، أنه في حالة التثنية والجمع فإن الحروف (الواو والألف والياء) إنما وضـــعت أصـــلا لدلالة على التثنية والجمع أي على العدد، ثم اتخذت من بعد ذلك دليلا على الإعراب، وأن تثنية الفعل وجمعه جاءا تبعا لتثنية الاســـم وجمعه، وحذف النون فيه دليل على عدم إتمام الفعل وبقاؤها دليل على العكس وأن إعراب الأسماء الستة بالحروف إنما هو إعراب بالحركات»[51].وممن زاد في بيان مكانة العامل في النحو وأهمية الفصل فيه دون لجاج الأستاذ عباس حسن عندما قال متحدثا عن أمثلة باب الإعراب والبناء:«نحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاث الســـالفة على حســـب المعاني المطلوبة، من فاعلية، ومفعولية، وتكملة أخرى...وتبعها في كل حالة تغير العلامة التي في آخر كلمة (هلال). فتغير العلامة على الوجه السالف يسمى:(الإعراب) والداعي الذي أوجده يســـمى(العامل).»[52]ثم عرض انتقادات المحدثين للنحاة القدامى في قضـــية العامل، ليدافع عن صنيع القدامى واصفا إياهم بالذكاء والبراعة، وبأن نظرية العامل نظرية موافقة لأحسن أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها، وخلاصة مذهبه في العوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية أنها»ليســـت مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفســـها، وتتأثر حقا بما يصـــيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شـــيء من ذلك. إنما الذي يؤثر، ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم، وليســـت هي. ولكن النحاة نسبوا إليها العمل، لأنها المرشد إلى المعاني والرموز. وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها؛ إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعاني المراد من الكلمة –كما أسلفنا – وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها؛ (عاملا)»[53]. وله في علامات الإعراب، وهي آثار العوامل، كلام جميل دقيق، بيّن فيه النفع الأكبر «والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية؛ فلولاها لاختلطت المعاني، بل فســـدت. وحســـبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : (ما أحسن القادم) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام، وللتعجب، والنفي،... كل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة هذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب – لصعوبة تعليمها– والاقتصار على تسكين آخر الكلمات».[54] وإذ أعربنا فيما ذكرنا وسقنا عن أهمية العامل، وضرورة الأخذ به مع اجتناب التعسف في تتابع آثاره، والتمحل في التأويل لتحقيقه في الكلام، إننا إذ فعلنا ذلك لا بد أن نخلص إلى نتيجة طبيعية لمقدمات طبيعية مفادها أن كل ما دعا المحدثون خاصـــة منهم إبراهيم

مصـــطفى وشـــوقي ضـــيف ومهدي المخزومي إلى إلغائه اعتمادا على إلغاء نظرية العامل، أمر ملغى، حفاظا على جوهر اللغة وانسجاما مع تراثنا النحوي العريق.

**3- حاجتنا إلى التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي:**

حين هب دعاة التيسير إلى إصلاح حال النحو كان عليهم أن يفرقوا بين نوعين من النحو، تختلف تســميتهما من دارس إلى آخر، وتجتمع الكلمات أو تكاد على ضـــرورة التمييز والفصـــل بينهما. وهو أمر حتمي تفرضــه النظرة المتأنية إلى تراثنا النحوي، تلك النظرة التي أفاضــت بي إلى الاطمئنان إلى ما قاله العديد من الدارســـين في هذا المجال من ضـــرورة التمييز بين نحو موجز يناسب الطلبة الجامعيين، ونحو مفصل يناسب المتخصصين[55] حسب ما اختار الأستاذ عباس حسن، أو نحو وظيفي يناسب جمهرة الدارسين للعربية ممن يعتزون بها، ونحو تخصيصي يناسب من شـــأنهم التخصـــص[56] وهم قلة، حســـبما اختار الأســـتاذ عبد العليم إبراهيم. ولا مشـــاحة في الاصـــطلاح إذا ما اتفقنا على أن النحو العربي نحوان: نحو علمي (نظري) يعكس العمق الفكري للحضـــارة الإســـلامية ويخص القوانين العامة التي تضـــبط قواعد اللغة بما فيها من خلافات بين المدارس والمذاهب والرؤى داخل المذهب الواحد، ونحو تعليمي (وظيفي) ينأى بنفســـه عن كل ذلك ويتجه إلى القواعد النحوية التي تحكم اللسان وتمكن الناطقين بالعربية عرباً كانوا أو غيرهم من أداء الوظيفة الإبلاغية التي تمكن أفراد المجتمع من تحقيق التواصل والتفاهم فيما بينهم.

إن النحو العلمي أو التخصـصـي صـورة للواقع النحوي على امتداد تاريخ الدولة الإسـلامية في فترتها الممتدة من القرن الثاني للهجرة تاريخ البداية الفعلية للنحو بظهور دســـتوره وقرآنه كتاب سـيبويه، إلى القرن العاشـر تقريبا تاريخ وفاة جلال الدين السـيوطي، وكل ما بين ذلك هو قضـايا كبرى وخلافات بين المدارس النحوية البصـرية والكوفية والبغدادية والأندلسـية والمصـرية الشـامية؛ خلافات بعضـها نفسـي، وبعضـها سياسـي، وبعضـها موضـوعي علمي. على أن ذلك كله إنما كان من أجل وضــع القواعد الصــحيحة التي تضــبط الكلام والتي يختلف النحاة في ســبيل ضــبطها ما يختلفون ولكنهم عنها أبدا لا يحيدون؛ وقد رأينا من دعا إلى ترك الإعراب، فهل تركوه وهم يكتبون؟، ورأينا الأسـتاذ إبراهيم مصـطفى مثلا يحتج لرفع الاسـم بعد (إن)، ورأينا الأسـتاذ المخزومي يؤيده. فهل تجاســر أحدهم أو كلاهما على تطبيق ذلك في كتاباته؟ أؤكد لكم لو أن أحدهم فعل ذلك عمداً بعيدا عن الأخطاء المطبعية لاتهم صـــاحبه بالجهل بقواعد اللغة العربية. وهذا الحد الأدنى من قواعد اللغة، الذي يتفق عليه الجميع هو الذي يســـمى النحو الوظيفي، على تفاوت فيما يعرف منه الدارسون وما يجهلون.

**خاتمة بأبرز نتائج البحث:**

دعاة التيسير مجمعون على صعوبة النحو بعد ما عادت عليه العوادي فأظهرت من عيبه ما كان خفياً، وغالبته العلوم العصرية فغلبته، وزهد في طلبه الدارسون. لكنهم عندما هبوا لإصلاحه، صب أغلبهم اهتمامهم على المادة النحوية لا على منهجها، وكان في ذلك الخطأ الكبير.

ونحن حين تتبعنا هذه الدعوات، وهذه الجهود، وجدناها صنفين:

- صنف يمثل الاتجاه الإحيائي والإصلاحي والتيسيري في ضوء التراث النحوي العربي.
- صنف آخر يمثل الاتجاه التحديثي الساعي إلى دراسة اللغة في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث، أي اللسانيات.

وقد تتبعنا بعض أعمال الصنف الأول من النحاة لأسباب بينتها في المقدمة، فوجدتهم طائفتين:

- طائفة انتقدت القدامى وخطأتهم في أغلب ما ذهبوا إليه حتى كأن ما خلفوه لنا من تراث نحوي ليس من النحو في شيء، وإنما هو نتاج المنطق والفلسفة وعلم الكلام مع بعض الاستثناءات، كاستثناء إبراهيم مصطفى[57] أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت 208 هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) واستثناء المخزومي[58] الخليل بن أحمد والفراء.

وعلى هدي انتقاداتهم تلك، حددوا مَكْمَن الصعوبة في النحو، وبنوا مذاهبهم فيه، قال المخزومي: «...على هذا الأساس – (أي عدم تحديد النحاة موضوع دراستهم) – بنيت نقدي أعمال النحاة، ومناقشة أحكامهم، وعليه حاولت توجيه الدرس النحوي إلى الوجهة اللغوية التي أراها أشبه بطبيعته»[59]، ومكمن الصعوبة عند هؤلاء هو مادة النحو، ويمثل هذه الطائفة إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي وتمام حسان وغيرهم.

- وطائفة انطلقت من أن «النحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وأداة المشرع المجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعا.»[60] ولذلك ركزت اهتمامها على منهج عرض المادة فأبلت في ذلك أحسن البلاء؛ فنحاة هذه الطائفة ومنهم عباس حسن رأوا أن الصعوبة في منهج عرض المادة، حيث تعرض القضية الواحدة مصْحُوبة باختلافات النحاة فيها، وربما خرج صاحب المؤلف برأي آخر مخالفٍ لكل ما عرض في مؤلفه كالذي فعله الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب في بعض مواضع الكتاب كمسألة المبتدأ والخبر[61]، وربما ذهب نحوي آخر في التأويل والتقدير مذهباً بعيداً كالذي ذهب إليه ابن عقيل في تخريجه بيت العباس ابن مرداس

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلهم الضَّبُعُ[62]

أو كالذي أجمع النحاة على القول به من تنازع واشتغال، مما فرق المسألة الواحدة على أبواب عديدة. ويضاف إلى ذلك كله ما اصطنعه النحاة من أمثلة بعيدة كل البعد عن أساليب العربية الراقية المشرقة، وكل ذلك وغيره مما كان يناسب عصور النحاة، مع أن الشكوى منه قد حدثت. وأم القضـــايا في كتب النحو القديمة هي نظرية العامل التي انطلق نحاة هذه الطائفة من التسليم بها، وبنوا إصلاحاتهم وتيسيراتهم عليها فأفادوا فائدة عظيمة. ويمثل هذه الطائفة الأســـاتذة عباس حســـن وعبد العليم إبراهيم وأحمد الخوص وغيرهم. هؤلاء فقهوا أن المتعلمين ليســـوا على درجة واحدة، فألفوا لهم نحوا وظيفياً يناســـبهم مفصـــولا عن النحو التخصـــصـــي عند من رأى جمعهما في مؤلف واحد كما فعل عبّاس حســـن. وأســـوة به نقدم المقترحات الآتية:

**ا- مقترحات تخص الدرس النحوي عموما:**

الناس في إقبالهم على أي شـيء صـنفان؛ صـنف يأخذ بأيسـر الأمر وأقله، وصـنف تســتهويه المســائل البعيدة والمعقدة مما قيل في الأمر، وما كان ينبغي أن يقال فيه. ولهذا الصـــنف الأخير وأمثاله ينبغي أن يوضـــع النحو التخصـــصـــي. ولنا في هذا الموضـــوع مقترحات هي:

1- قراءة مصادر النحو قراءة متأنية، بحيث تقرأ كل مصادره قراءة خاصة تتبع بدراسة كاملة شاملة له.

2- قراءة مصـــادر علم البلاغة كذلك، ثم اســـتخراج المصـــطلحات المشـــتركة بين العلمين، والمسائل والأبواب القريبة بينهما للوقوف على مواضع احتياج كل منهما للآخر.

3- مناقشة نتائج هذه الدراسة، مناقشة علمية دقيقة، تقوم عيها فرق بحثية متخصصة.

4- إجراء موازنة بين نتائج الدراســـات ومذاهب كل المدارس بموضـــوعية كبيرة، ثم اختيار أفضـــل ما فيها وأكثرها ســـداداً، ليؤســـس على ضـــوئها نحو وظيفي يقرر في كل المدارس العربية وجامعاتها.

5- إجراء ذلك كله تحت إشـــراف المجامع اللغوية، ويلزمها حينئذ اختيار أســـاتذة جامعيين باحثين من كل الجامعات العربية للإشـراف على هذه الدراسـات ومناقشـتها في لجان مختلطة، لتزول الحواجز القائمة بين المجامع، ولإبطال حجج هذا الفريق أو ذاك بعدم معرفته بما يدرس في غير بلده.

إن هذه المقترحات مهمة جداً من وجهة نظري ولكنها تحتاج إلى إثراء ومناقشـــة من جهة، وتحتاج إلى سعة صدر وإخلاص وجد من جهة ثانية.

**ب- مقترحات تخص النحو التعليمي:**

حين نتحدث عن النحو التعليمي فإننا نتحدث بالضـــرورة عن النحو الذي لا يمكن لأي دارس للعربية الاستغناء عنه، إننا نتحدث عما أسماه أستاذنا الدكتور عبد المجيد النحو العملي حين قال: ‹‹ إن النحو الذي ينبغي أن يسود- بصفة عامة- هو النحو العملي الذي تشتد حاجة المتكلم إليه. إن هذا النحو أساسا هو ما ينبغي الاهتمام به والتركيز عليه وهو ما يمكن تسميته بالنحو الوظيفي بناء على أن المتكلم يوظفه في كلامه.. ››[63]

لقد رأيت من خلال ممارســتي البســيطة لتدريس مادة اللغة العربية وآدابها إعجاب التلاميذ بالنحو رغم ضعف كثير منهم فيه. وقد يبدو الأمر متناقضا بين مقدماته ونتائجه، ولكنني أزيل ذلك بالقول: إن الإعجاب به إنما يكون ويحدث عندما يربط النحو بالمعنى، وحين تكون علامات الإعراب دوالا على المعاني الخفية، وأبســط مثال جربته قول العرب: (لا تأكل الســمك وتشــرب اللبن) وما ينتج من اختلاف في المعاني تبعا لاختلاف حركة الفعل (تشـرب). كما رأيت حاجتهم الشـديدة إلى التدرب على ما يتناولون من قواعد النحو، ورأيت أيضا مساوئ تخصيص حصة واحدة لقواعد النحو ضمن أنشطة الدراسات الأخرى.

لذلك كله وغيره مما لم أذكره أو لم أقف عليه، رأيت أن أقدم المقترحات الآتية:

1- جعل مادة اللغة العربية مادة اقصــائية، ليقف التلاميذ ومن ورائهم الأولياء على أهمية اللغة القومية؛ فإعداد التلميذ إعدادا لغويا جيداً، هو إعداد للأســتاذ مســتقبلا مهما تكن مادة التدريس، ذلك أن اللغة وســيلة التواصــل والتفاهم بين أفراد المجتمع، وليســت غاية. وهذا يقتضـــي أن يكون هناك حد معين ينبغي تحقيقه لدى كل المتعلمين بغض النظر عن شعب الدراسة.

2- زيادة حصص اللغة العربية في المدارس وخاصة منها الموجهة للشعب العلمية.

3- اختيار أستاذ اللغة العربية، اختيارا دقيقاً واختبار جانب النطق فيه خاصة للوقوف على مدى قدرته على الأداء الجيد للغة، إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه.

4- وضع القواعد المختارة من نتائج الدراسات التخصصية في النحو، مع التدقيق في المصطلح النحوي، والإشارة إلى تسمياته الأخرى فقط دون شرح لأسباب التسمية أو ذكر لمصـــدرها، وذلك تحصـــيناً للمتعلمين من أن يقعوا في اللبس نظراً لكثرة الكتب شـــبه المدرسـية وطابعها التجاري؛ إذ كثيراً ما يولع أصـحابها بذكر المخالف ليقال إنهم قد أتوا بالجديد.

5- تكثير حصـــص القواعد والتدريب عليها، وإيجاد آليات تســاعد على اســتثمار حصــتي التعبير الشـفهي والكتابي اسـتثماراً جيداً بوصـفهما المجال الأمثل للأداء الجيد للغة؛ «فإن إتقان قواعد اللغة إتقانا وظيفياً لا يتطلب حفظ حركات الإعراب وبعض

مصطلحاته الغامضة التي تثقل عقول الطلاب ونفوسهم، وتؤدي بالتالي إلى كره القواعد واللغة نفسها، بل إن إتقان القواعد وظيفياً يتمثل في السلوك والأداء اللغوي (نطقا وكتابة وقراءة)، وفي مستويات اللغة وأنظمتها المختلفة (الصوت والصرف والنحو والمعجم والدلالة .»64 ولا يمكن أن يتحقق ذلك في فوج يفوق عدده العشرين تلميذاً؛ فقد وقفنا على بعض ثمار الدراسة في حصص التفويج التي لا يفوق فيها شطر الفوج الدراسي الاثني عشر تلميذاً.

**قائمة الهوامش:**

[1]المغني، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي، ط2، دار الفكر 1969، ج 1، ص 1.

[2]في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط2، 1986، ص 82.

[3]الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، ص 148.

[4]المرجع نفسه، ص 148.

[5]إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، د.ط 2003، ص 63.

[6]الإنصاف، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت، ج 2 ص 104.

[7]الإعراب والبناء، مرجع سابق ص 146

[8]يأخذ في هذا بقول ابن الانباري في الإنصاف، مرجع سابق، ج 1، ص57.

[9]الإعراب والبناء، مرجع سابق، ص 147.

[10]في النحو العربي، مرجع سابق، ص 19.

[11]الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1988، ج 1،ص 291.

[12]شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج 1 ص 312.

[13]في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 303.

[14]الكتاب، مرجع سابق، ص182.

[15]في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص311.

[16]الكتاب، مرجع سابق، ص127.

[17]التبيين، العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، د.ط 1986، ص225.

[18]المرجع نفسه، ص225.

[19]المرجع نفسه،ص 226.

[20]المرجع نفسه،ص 227.

[21] الكتاب، مرجع سابق، ص127.

[22]المرجع نفسه، ص 127.

[23] الإنصاف، مرجع سابق، ص72 (المسألة 9)

[24] في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص119.

[25] في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص33.

[26]في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص34.

[27]شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 30.

[28] شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 30.

[29]شرح ابن عقيل عل ألفية ابن مالك – تح – محمد محي الدين عبد الحميد ج 1، د. ط 1990، ص 19.

[30]شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 30.

[31]الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط2، ج1،ص 17.

[32]ينظر الجملة النحوية. نشأة وتطوراً وإعراباً –عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح الكويت – ط: 2 – سنة 1987، ص 26.

[33]شرح المفصل، ابن يعيش، دار عالم الكتب، بيروت، د.ط، دت،ج 1 ،ص 88 .

[34] المغني، مرجع سابق، ص 419.

[35]المرجع نفسه، ص 419.

[36]المرجع نفسه،ص 419.

[37]المرجع نفسه،ص 420 – 421.

[38]في النحو العربي – نقد وتوجيه، مرجع سابق،ص 40.

[39]شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 189.

[40]الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط3.ص 87.

[41]مفتاح العلوم –السكاكي، دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان– د.ط– د.ت، ص 33.

[42]شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ص 60.

[43]طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ص 131.

[44]واقعنا المعاصر: محمد قطب، مكتبة رحاب – الجزائر – د ط، سنة 1989، ص 220–221.

[45]مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، 1986، ص 267 – 268.

[46] أشتات المجتمعات في اللغة والأدب. عباس محمود العقاد،دار المعارف مصر، د.ط، دت، ص 149.

[47]ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1983ص 75 نقلا عن أسرار اللغة، ص54.

[48]المرجع نفسه نقلا عن الإيضاح في علل النحو، ص70 .

[49]ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1983،ص 84 نقلا عن تأويل مشكل القرآن، ص 68.

[50]المرجع نفسه،ص 60

[51]ظاهرة الإعراب، مرجع سابق، ص 86

[52]النحو الوافي، عباس حسن، ج1،دار المعارف، القاهرة، د.ط، دت، ص 66.

[53]المرجع نفسه، ص 74

[54]المرجع نفسه، ص 74

[55]المرجع نفسه، ص 5

[56] النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، ص ج، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت

[57] ينظر إحياء النحو، ص 11 وما بعدها

[58] ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 22 وما بعدها

[59] في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 18

[60]النحو الوافي، مرجع سابق، ص 2

[61] شرح الكافية، مرجع سابق، ص 196

[62] شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ص 274

[63]النحو العربي بين الأصالة والتجديد،عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، ط1، 1429-2008. ص 274

[64]تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2002، ص 123.